



ملخص سياسات



منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية 20 شباط 2023  
أين يقف الأردن من مؤشر النمو الشامل على  
المستوى الإقليمي؟

شباط 2023

## 1. مقدمة:

في 12 تشرين الأول من عام 2022، أطلق صندوق النقد الدولي مؤشر النمو الشامل ضمن تقرير يحمل عنوان "تعزيز النمو الشامل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التحديات والفرص ما بعد الجائحة"<sup>1</sup>. وقد جاء هذا التقرير بهدف "إعادة تقييم أجندة النمو الشامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ظل عالم سريع التغير والتأثر بالوباء." وقد وضع التقرير، في الفصل الأول منه، إطار عملٍ ومؤشراتٍ لقياس النمو الشامل في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إن الهدف العام من ملخص السياسات الصادر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني، هو تسليط الضوء على موقع الأردن على مؤشر النمو الشامل، وتقديم التوصيات التي من شأنها أن تعزز العدالة الاجتماعية في الأردن. علماً بأن الأمم المتحدة تحتفل في 20 شباط من كل عام باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية. ويحمل احتفال عام 2023 شعار "التغلب على العوائق وإطلاق العنان لفرص العدالة الاجتماعية".

## 2. إطار عمل مؤشر النمو الشامل:

يعتبر مفهوم النمو الشامل مفهوم أوسع وأكثر شمولية من مفهوم المساواة في الدخل أو الثروة. وبحسب إطار عمل المؤشر، يتضمن تعريف النمو الشامل أربعة محاور رئيسة موضحة أدناه:

- 1. تقاسم المنافع:** يعبر هذا المحور عن المساواة في توزيع حصيلة النمو (الدخل أو الثروة).
- 2. المشاركة:** يعبر هذا المحور عن المساواة في فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (مثل: الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات المالية).
- 3. الفرص:** يعبر هذا المحور عن الفرص المتساوية لجميع أفراد المجتمع في الحياة الاقتصادية، بما يحقق تطلعاتهم المهنية، وحصولهم على العمل الذي يتناسب مع تعليمهم ومواهبهم.
- 4. التمكين:** يعبر هذا المحور عن الفرص المتساوية أمام الجميع لإيصال صوتهم في المجتمع والسياسة.

<sup>1</sup> Cardarelli, Roberto, Mercedes Vera Martin, and Subir Lall, eds. 2022. Promoting Inclusive Growth in the Middle East and North Africa: Challenges and Opportunities in a Post-Pandemic World. Washington, DC: International Monetary Fund.

## محاور مؤشر النمو الشامل



ولقياس مدى "شمولية النمو" أو "النمو الشامل"، قام صندوق النقد الدولي بتضمين ثمانية مؤشرات فرعية ضمن المحاور الأربعة التي يتشكّل منها المؤشر الكلي.

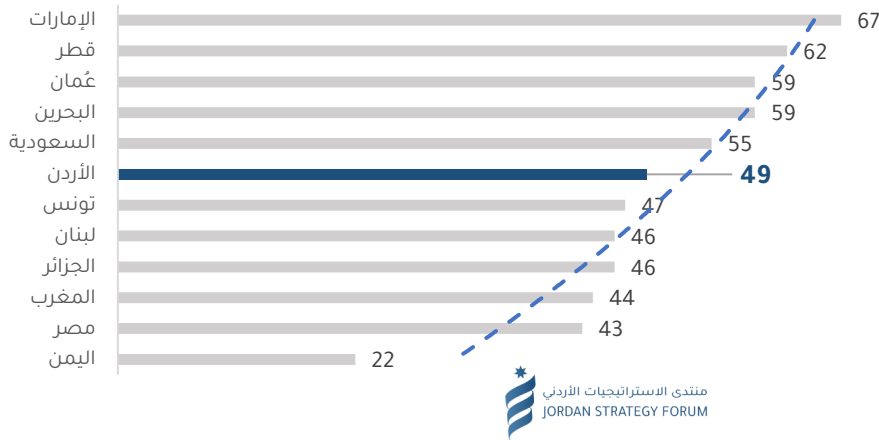
المحاور	المؤشرات الفرعية
1. تقاسم المنافع	1. عدم المساواة في الدخل
2. الفرص	2. الوصول إلى التعليم
	3. الوصول إلى الخدمات الصحية
	4. الاشتغال المالي
3. المشاركة	5. شمولية سوق العمل
	6. شمولية القطاع الخاص
	7. مشاركة الجنسين
4. التمكين	8. جودة الحوكمة

### 3. بعض المشاهدات حول موقع الأردن على مؤشر النمو الشامل:

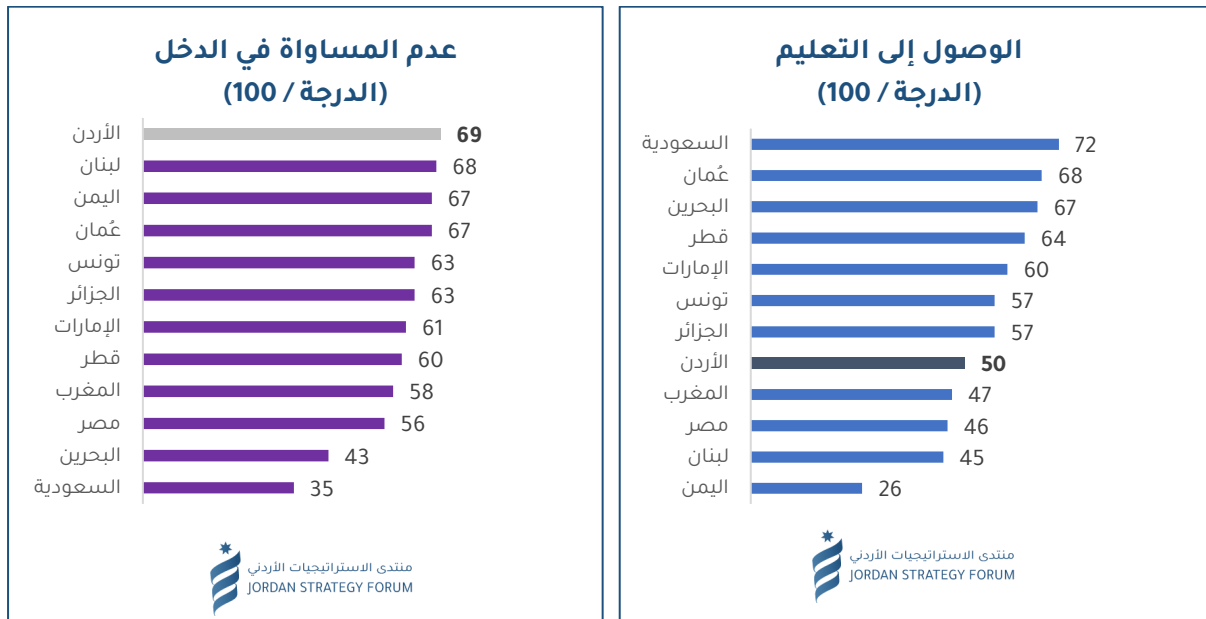
يورد منتدى الاستراتيجيات الأردني أدناه مجموعة من المشاهدات حول أداء الدول العربية التي شملها المؤشر، حيث يصنّف المؤشر أداء الدول من 0 (الأضعف) إلى 100 (الأفضل).

1. جاءت الإمارات بالمرتبة الأفضل على مستوى الدول العربية، حيث حصلت على درجة كلية بلغت 100 / 67. أما بالنسبة للأردن، فقد جاء بالمرتبة السادسة من بين 12 دولة عربية، وبدرجة كلية بلغت 100 / 49.

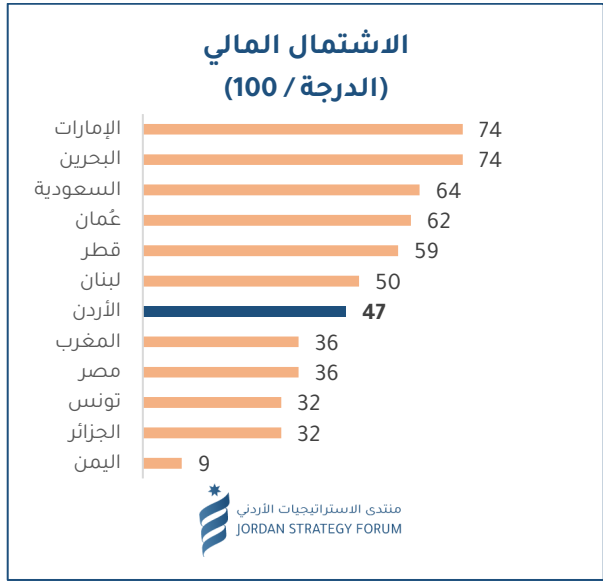
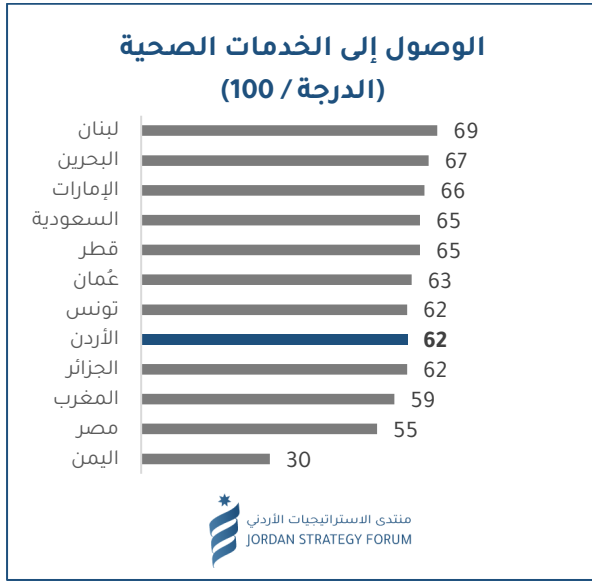
### الأداء دول العربية في مؤشر النمو الشامل (الدرجة / 100)



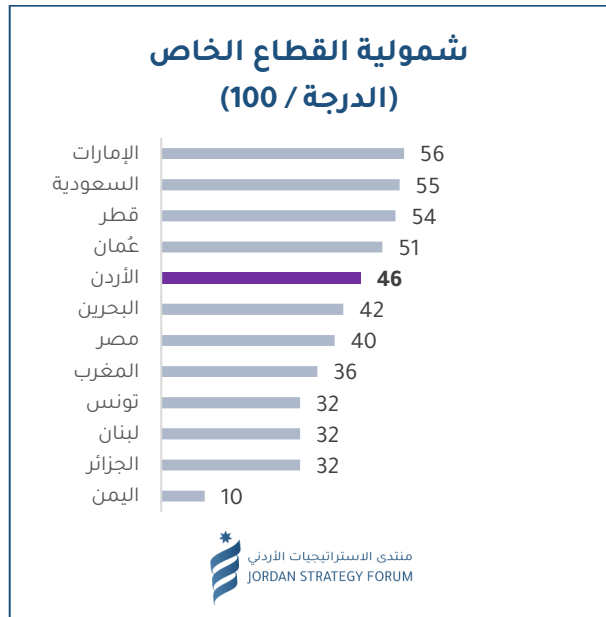
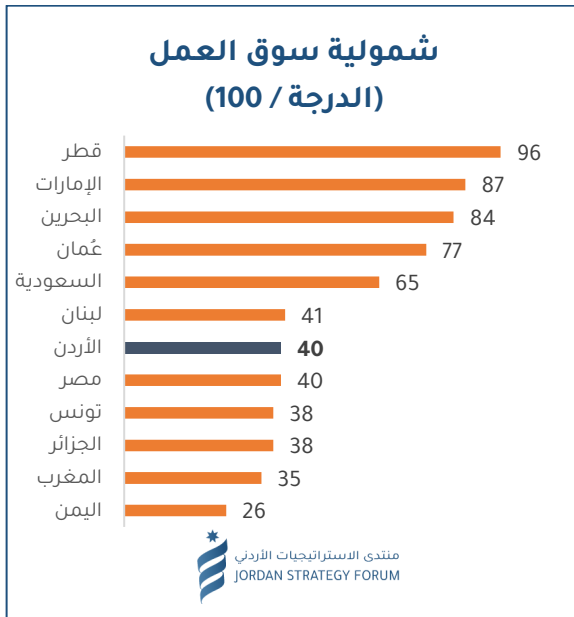
2. في مؤشر عدم المساواة في الدخل، حصل الأردن على المرتبة الأفضل على مستوى الدول العربية وبدرجة كلية بلغت 69 / 100. أما في مؤشر الوصول إلى التعليم، حصل الأردن على المرتبة الثامنة من بين 12 دولة عربية وبدرجة كلية بلغت 50 / 100.



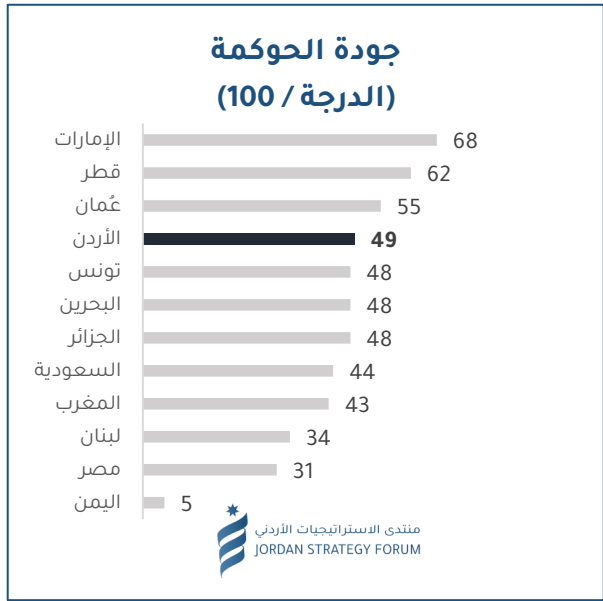
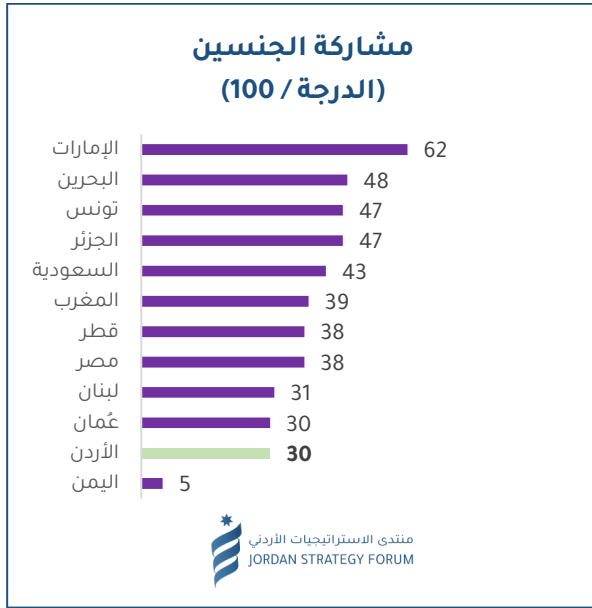
3. في مؤشر الوصول إلى الخدمات الصحية، جاء الأردن بالمرتبة الثامنة من بين 12 دولة عربية وبدرجة كلية بلغت 62 / 100. أما في مؤشر الاشتغال المالي، فقد جاء الأردن بالمرتبة السابعة على مستوى الدول العربية وبدرجة كلية بلغت 47 / 100.



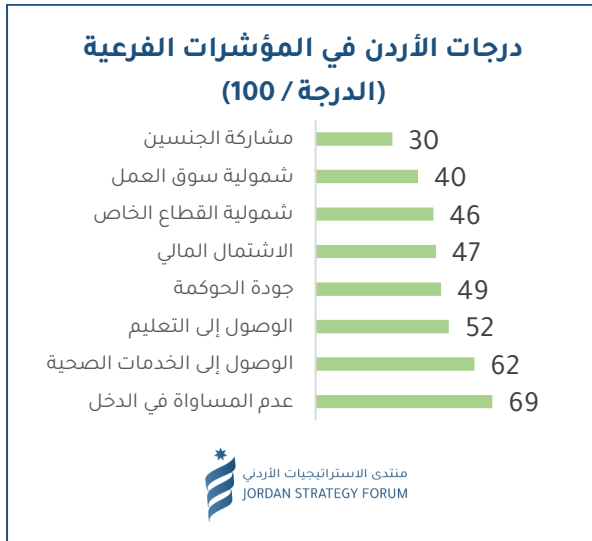
4. في مؤشر شمولية سوق العمل، جاء الأردن بالمرتبة السابعة من بين 12 دولة عربية، وبدرجة كلية بلغت 40 / 100. أما في مؤشر شمولية القطاع الخاص، فقد حصل الأردن على المرتبة الخامسة على مستوى الدول العربية، وبدرجة بلغت 46 / 100.



5. في مؤشر مشاركة الجنسين، حصل الأردن على المرتبة 11 من بين 12 دولة عربية، وبدرجة كلية بلغت 30 / 100. أما في مؤشر جودة الحوكمة، جاء الأردن بالمرتبة الرابعة على مستوى الدول العربية، وبدرجة كلية بلغت 49 / 100.



وفي سياق متصل، لا بد من النظر في المؤشرات الفرعية التي يتم بموجبها احتساب مؤشر النمو الشامل، والعمل على تحسين تلك المؤشرات، وبالأخص الأضعف منها. ومن هذه المؤشرات التي جاء فيها ترتيب الأردن ضعيفاً من بين 12 دولة عربية: مؤشر مشاركة الجنسين (11)، والوصول إلى الخدمات الصحية (8)، والوصول إلى التعليم (8)، وشمولية سوق العمل (7)، والاشتغال المالي (7).



## ولغايات تحديد مواطن ضعف أداء الأردن في مؤشر النمو الشامل بدقة، يورد منتدى الاستراتيجيات الأردني أدناه الأداء الأردني في المؤشرات الفرعية.

في مؤشر مشاركة الجنسين، يجب تحسين نسبة عمالة الإناث إلى إجمالي السكان ونسبة مشاركتهن الاقتصادية أيضاً؛ نظراً لانخفاض هذه النسب بشكل استثنائي في الأردن مقارنةً بنسب الذكور. بالإضافة إلى ذلك، يجب زيادة نسبة امتلاك الإناث للحسابات المصرفية، ونسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء. وعليه، لا بد من النظر في المؤشرات المستخدمة في قياس مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون؛ حيث يتألف هذا المؤشر من ثمانية مؤشرات رئيسية تتمحور

حول "تفاعل النساء مع القانون منذ بداية مسيرتهن المهنية، وخلال تقدمهن فيها، إلى حين خروجهن من العمل".

مؤشر مشاركة الجنسين	
الدرجة من 100	المؤشر الفرعي
13	فجوة التوظيف بين الجنسين
60	الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الثانوية
30	الفجوة بين الجنسين في امتلاك الحسابات المصرفية
18	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان
27	مؤشر المرأة، وأنشطة الأعمال، والقانون

أما في **مؤشر الوصول إلى الخدمات الصحية**، فيجب زيادة عدد أسرة المستشفيات لكل 1,000 فرد.

مؤشر الوصول إلى الخدمات الصحية	
الدرجة من 100	المؤشر الفرعي
69	متوسط العمر المتوقع عند الولادة
88	معدل الوفيات دون سن الخامسة
79	مؤشر التغطية الشاملة لخدمات الرعاية الصحية
11	عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 فرد

وفي **مؤشر الوصول إلى التعليم**، يجب زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية، وذلك بالتوازي مع تحسين جودة التدريب المهني، ومتوسط عدد السنوات التي يقضيها الطالب على مقاعد الدراسة.

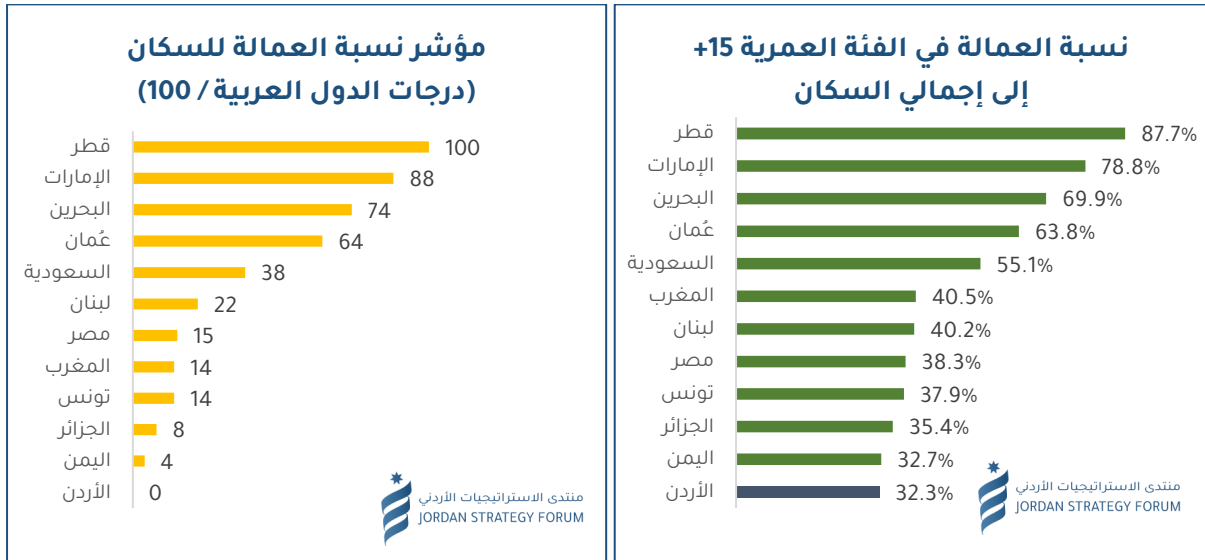
مؤشر الوصول إلى التعليم	
الدرجة من 100	المؤشر الفرعي
33	الالتحاق بالمدارس الثانوية
80	نسبة التلاميذ إلى المعلمين في المدارس الابتدائية
42	جودة التدريب المهني
47	متوسط عدد السنوات التي يقضيها الطالب على مقاعد الدراسة

أما في **شمولية سوق العمل**، فيجب تخفيض نسب البطالة لفئة الشباب، إذ سيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة العاملين إلى إجمالي السكان أيضًا. كما يجب تحسين السياسات الناظمة لسوق العمل وتوجيهها نحو تدريب الباحثين عن العمل، ورفع مستوى مهاراتهم لزيادة فرصهم في التوظيف.

## مؤشر شمولية سوق العمل

الدرجة من 100	المؤشر الفرعي
35	بطالة الشباب
0	نسبة العمالة للسكان
85	نسبة العاملون لحسابهم الخاص
40	سياسات سوق العمل

ويعزى حصول الأردن على درجة صفر في مؤشر نسبة العمالة للسكان بشكل رئيسي، إلى التديني الكبير في هذه النسبة. حيث تشير البيانات الصادرة عن منظمة العمل الدولية في عام 2021، بأن الأردن قد حصل على **نسبة عمالة إلى إجمالي السكان** بلغت 32.3%، وهي النسبة الأقل بين جميع الدول العربية التي تضمنها المؤشر.



في **الاشتغال المالي**، يجب زيادة نسبة الأردنيين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (بمفردهم أو مع آخرين)، كما يجب تحسين نسبة الـ 40% الأفقر من حيث امتلاكهم للحسابات المصرفية.

## مؤشر الاشتغال المالي

الدرجة من 100	المؤشر الفرعي
32	أفقر 40% من حيث امتلاكهم للحسابات المصرفية
45	أفقر 40% من حيث اقتراضهم من الجهات المصرفية
66	نسبة مستخدمي الإنترنت

**بايجاز**، إن جعل النمو أكثر شمولية هو ضرورة اقتصادية، وواجب أدبي وأخلاقي على الجميع. فبحسب صندوق النقد الدولي، هناك توافق بأن تحسين شمولية النمو بمختلف أبعاده، سيساعد الاقتصاد على استغلال كامل إمكانياته، وتخصيص موارده بشكل أمثل، وتعزيز قدرته ومنعته في مواجهة الصدمات. وعليه، لا بد من التأكيد على أهمية العمل الجماعي باتجاه تحقيق النمو الشامل الذي تنعكس آثاره على التنمية الكلية لكافة فئات المجتمع.





منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

[www.jsf.org](http://www.jsf.org)

[www.jsf.org](http://www.jsf.org)  /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan